الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية

الطالب: حجـاج عثمـان

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

الملخص:

يعتبر الجيش الوطني الشعبي امتدادا لجيش التحرير الوطني، وهو درع الأمة والذي ما فتئ يساهم في تأمين حدود البلاد وسلامتها وصد الاعتداءات التي تعرضت لها الجزائر في الماضي وخاصة غداة الاستقلال.

كما حافظ على واجباته الدستورية وعلى وحدة البلاد وكسر شأفة الإرهاب، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تستلهم من الجزائر تجربتها في مكافحة هذه الظاهرة.

إلا أن هذه الواجبات لم تثنه عن المشاركة في التنمية الوطنية ودفع مسارها قدما نحو الرقي والازدهار، من خلال مجهوداته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر تاريخ الجزائر المستقلة، وعلى دوره في إقامة السد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية وبناء القرى الاشتراكية سابقا ومكافحة الجراد العابر للقارة وغيرها من الإسهامات الإيجابية.

كما توجه مؤخرا نحو إقامة مصانع للشاحنات والسيارات قصد تأمين احتياجاته والحد من التبعية للخارج، مما يولد فرصا لخلق مناصب عمل وتوفير الاحتياجات الوطنية من هذه السلع، وبالتالي خلق الثروة مما يشكل قيمة مضافة للبلاد.

وختاما يمكن القول أن الجيش الوطني الشعبي لم يكتف بدوره المنصوص عليه في الدستور بل امتد نشاطه إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بإعتبار أفراده من أبناء الشعب الجزائري.

مقدمـة:

إن الموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر جعلها مطمع العديد من الشعوب والدول عبر التاريخ كان أخرها المستعمر الفرنسي، وبفضل أبنائها وبناتها قاوم الجزائريون هذا المحتل الغاشم وتمخضت عنه تشكيل جبهة التحرير الوطني وجيشها الذي إلتف حولهما كل الجزائريين، من أجل إخراج المستعمر من البلاد ونيل الحرية بأروع ثورة عرفها العالم ثورة نوفمبر المجيدة المظفرة.

وغداة الإستقلال وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام فراغ رهيب نتيجة الهجرة الجماعية للمعمرين، كما واجهت موروثا إستعماريا ثقيلا على كل الأصعدة بما فيها الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، لذا كان من الطبيعي أن يحاول المسئولين الجزائريين وضع قطيعة كلية مع هذا النظام الإستعماري، فحولت الثورة المسلحة إلى ثورة إقتصادية في ظل أسس ومبادئ النظام الإشتراكي

والحزب الواحد وذلك لأجل إنشاء البني التحتية للإقتصاد وتوفير أكبر قسط من العدالة الإجتماعية، لكن التجربة أثبتت فشلا ذريعا لهذا النظام، فأستعيض عنه بالنظام الليبرالي والتعددية الحزبية فكان لذلك عظيم الأثر القانوني للدولة ككل.

حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي (القوات المسلحة) سليل جيش التحرير الوطني دورا هاما ورائدا سواء في حقبة تبني خيار النهج الإشتراكي أو الليبرالي، من حيث تولى مهامه الأساسية والدستورية بروح الإلتزام المثالي والإستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والبحري والجوي والحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي، وكذا مساهمته بين حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وتعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، كما كان له دورا بارزا سواء من الناحية الإجتماعية والإقتصادية.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هي الواجبات الأساسية للجيش الوطني الشعبي المكرسة دستوريا؟، وما هو دوره اتجاه المسار التنموي في البلاد (الدور الإجتماعي والإقتصادي)؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول في هذه المداخلة تبيان دور الجيش الوطني الشعبي (القوات المسلحة) بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية للبلاد من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الواجبات الدستورية للجيش الوطني الشعبي (القوات المسلحة).

المحور الثاني: دور الجيش الوطني الشعبي في دعم المسارات التنموية.

المحور الأول: الواجبات الدستورية للجيش الوطني الشعبي (القوات المسلحة).

الجيش الوطني الشعبي هو إمتداد وسليل جيش التحرير الوطني، وهو درع الأمة والذي مافتئ يساهم في تأمين حدود البلاد وسلامتها، وصد الإعتداءات التي تعرضت لها الجزائر في الماضي والحاضر وخاصة غداة الإستقلال، وذلك بالقيام بالواجبات الملقاة على عاتقه والمكرسة دستوريا، وعلى غرار مختلف الدساتير تخضع الجيوش في الدول المتطورة لرئيس الدولة، ومن بينها الجزائر التي يخضع جيشها لسلطة رئيس الدولة ويعتبر في الوقت نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع، وهذا المبدأ عرفته كل الدساتير الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا[1]، سواء في حقبة الحزب الواحد والنهج الإشتراكي أو خلال مرحلة التعددية الحزبية وتبني نهج إقتصاد السوق، وسنحاول التطرق إلى واجبات الجيش في كل حقبة.

أولا: واجبات الجيش الوطني الشعبي في ظل الأحادية والنهج الإشتراكي.

سنتطرق إلى واجبات الجيش (القوات المسلحة) من خلال دستور 1963 وميثاق سنة 1964 أولا، ومن خلال دستور 1976 وميثاق سنة 1974 ثانيا.

I: في ظل دستور 1963 وميثاق سنة 1964.

خلف الإستعمار خرابا كليا على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي للجزائر، لذلك كانت التحديات والرهانات كبيرة لضمان انطلاقة قوية لبناء البلاد، حيث لزاما على كل الجزائريين المساهمة والمشاركة في تشييد وإعادة بناء ما خربه المستعمر بمن فيهم أولئك الذين اختاروا البقاء في صفوف الجيش الوطني الشعبي ممن حملوا السلاح أثناء الثورة التحريرية وكذا الموطنين الذين استجابوا لنداء الخدمة الوطنية فيما بعد.

وإعتمد مجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع مشروع برنامج حول الثورة الديمقراطية الشعبية، وتحوير فيما بعد ذلك جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، وأوكلت له المهام الأساسية التي يمكن تنفيذها من قبل أي جيش في أي دولة كانت إضافة للمساهمة في إعادة بناء وإعمار البلاد.

وعليه كرس أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دور الجيش الوطني الشعبي والقوات المسلحة من خلال ديباجة هذا الدستور وورد فيه" أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني الذي كان بالأمس بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير الوطني، يظل في خدمة الشعب ويساهم داخل إطار الحزب في النشاط وفي إقامة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية الجديدة للبلاد"[2].

وحدد فيه الدور السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي سيلعبه الجيش الوطني الشعبي الموضوع تحت تصرف الشعب والحكومة، حيث نص دستور 1963 على أنه" الجيش الوطني جيش شعبي وهو في خدمة الشعب وتصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

وهو يتولى الدفاع عن إقليم الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب الواحد"[3].

كما نص الدستور على أنه" تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الديمقراطية الشعبية في الحفاظ على الإستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية"[4].

وعليه نجد أن المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي هي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، الموضوع تحت تصرف رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، يعلن الحرب ويبرم معاهدات السلام بموافقة المجلس الوطني ويترأس المجلس الأعلى للدفاع[5]، كما قامت وحدات الجيش من مجهودات كبرى منذ الساعات الأولى لإعلان الإستقلال في إعادة البناء والتشييد والمساهمة في التكوين المهني والتعليم.

بعد المصادقة على ميثاق الجزائر في أفريل 1964 أين أصبح الجيش الوطني الشعبي أداة للدفاع عن الثورة ..... في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة، مكلف بالمساهمة في الإنتاج وإنشاء وصيانة الهياكل القاعدية الكبرى وإثبات تكافله الإجتماعي في إغاثة أهالي المناطق المنكوبة والمحرومة، أما فيما يتعلق بمهمة الدفاع يعمل الجيش الوطني الشعبي على بحث وتحري الطرق الملائمة في عمليات القتال والهياكل وكذا التقنيات اللازمة لبناء جيش عصري"، بحيث تكون هذه الوظائف مستلهمة من دور جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، وذلك من خلال إستراتيجية واضحة في عمل لتصاميم وبناء القوات المسلحة وتنظيمها من أجل تحقيق أهداف عليا في المستقبل[6].

كما أقر الميثاق الوطني عملية إضفاء الطابع السياسي على الجيش الوطني الشعبي من خلال أن الجيش يعنى بمسائل الدفاع والتشييد والمدمج في جبهة التحرير الوطني التي تضمن التنشئة والتربية السياسية لأفراده، يتولى مهام العمل السياسي للحزب داخل وحداته الدائرة السياسية للجيش والتي تقع تحت الوصاية المباشرة للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني[7].

II: في ظل دستور 1976.

أفرد دستور 1976 فصلا كاملا لمهام الجيش الوطني الشعبي في الفصل السادس من المادة 82 إلى المادة 85، حيث تأكدت مهام الجيش الوطني الشعبي وواجباته في الدفاع والبناء والتشييد وذلك من خلال نص المادة منه" تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة، في المحافظة على إستقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الإقتصادية الخاصة بها.

ساهم الجيش الوطني الشعبي بإعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الإشتراكية"[8].

حيث من خلال إستقراء هاته المادة نجد أن المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي هي الدفاع عن الوطن وسيادته والوحدة الترابية وسلامتها، حيث وسع من مفهوم الحيز الجغرافي المطلوب الدفاع عنه مقارنة بدستور 1963 في المادة 08 منه، وهذا بعد الحرب التي شاهدتها الجزائر مع المغرب والمعروفة بحرب الرمال.

ولم يغفل المؤسس الدستوري عن دور الجيش في المساهمة في عمليات بناء وتنمية البلاد وتشييد الإشتراكية والحفاظ عليها، وأبرز كذلك أن العنصر البشري عامل حاسم في الدفاع الوطني، وذلك من خلال المادة 83 من دستور 1976 التي جاء فيها" العنصر البشري عامل حاسم في الدفاع الوطني، الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه"[9].

ومن هنا تحددت سياسة الجزائر في مجال الدفاع الوطني الذي يتضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده الثابتة وحرية الأمة في صياغة إختيارتها، كما تحددت أيضا على أساس قدرتها الإقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بموقعها الجغرافي ولقد كانت حصيلة الخبرات التي تجمعت أثناء الشدائد مرجعا عكس عبقرية قوتنا المسلحة التي إضلطعت بواجب التصدي لكل الأخطار والاعتداءات التي من شأنها المساس بأمن البلاد وسلامة التراب الوطني.

ومثل هذه المهام جعلت قيادة الجيش تبذل أقصى الجهود لتطوير الطاقة الدفاعية لقواتنا المسلحة وتعزيزها حتى تتكيف مع التقنيات الحديثة بصفة جدية وواسعة لتصبح الأداة الدفاعية الفعالة.

ولكي يكون تطور الدفاع منسجما مع روح ثورة التحرير ومبادئ الأمة، كان العنصر الشعبي أحد أهم العناصر الأساسية والإستراتيجية ومن هنا نص دستور 1976 على أنه" الخدمة الوطنية واجب وشرف"[(10)]، ومن هذا المنظور فإن الخدمة الوطنية بما توفره للشباب المجند تشكل قاعدة للدفاع الوطني، كما توفر بعد إقتصادي و إجتماعي بما تحققه من رفع لمستواهم الفكري والثقافي وتعميق وعيهم وإدماجهم في أعمال التنمية.

وقد بقي الجيش الوطني الشعبي مثابرا يقظا يؤدي مهامه الدفاعية ويسجل حضوره الدائم بفعالية على الجبهة التنموية، وفي أي ظرف تناديه فيه الجزائر لحفظ سلامة الأمة من الأخطار.

ثانيا: واجبات الجيش الوطني الشعبي في ظل التعددية والنهج الليبرالي.

سنتطرق إلى الواجبات الدستورية للجيش الوطني الشعبي (القوات المسلحة) بعد التحول السياسي والإقتصادي الذي شهدته البلاد، وذلك بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وإنهيار المعسكر الإشتراكي والإنفتاح الإقتصادي والسياسي للجزائر بتبنيها النظام الليبرالي (إقتصاد السوق) والتعددية الحزبية، وذلك من خلال التطرق إلى الواجبات الدستورية للجيش في ظل دستور 1989 أولا، والواجبات الدستورية للجيش الوطني الشعبي في ظل دستور 1996 وتعديلاته.

I: في ظل دستور 1989.

بعد أحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر والمطالبة بالتعددية الحزبية والإنفتاح على إقتصاد السوق وإنهيار المعسكر الشرقي، أعلن عن الإصلاحات الشاملة خاصة منها تلك التي مست دور ومهام الجيش الوطني الشعبي كما حددها دستور 1989، وبالمصادقة على دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة متميزة في مسار تحولها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، إذ أن مضامين الدستور الجديد في جوهرها تعكس في أكثر من موضوع إهتماما خاصا بالإنسان ككائن حضاري يهدف إلى التغيير نحو الأفضل، كما أنه وسيلة هذا التغيير، فوضع له ضمانات من خلال التنصيص

على حقوقه الأساسية وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبات من الضروري الفصل بين السلطات.

وبهذه الصياغة تسامى الجيش الوطني الشعبي عن النقاش السياسي، حيث إنحصرت مهامه في الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنيتين، وهذا ما أكده دستور 1989 على أنه" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع على وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[11].

امتثالا للوضع الدستوري الجديد أعرب الجيش الوطني الشعبي من خلال الهيئة القيادية لوزارة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش عن حياده السياسي، وهذا من خلال انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي ككل، حيث صدرت تعليمة آنذاك عن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي رقم 89/51/ق.أ/ج.و.ش بتاريخ 1989/04/04 توضح المهام الدستورية للجيش والواجبات الملزمة لأعضائه وتم الإقرار على أنه" إذا كان كل المواطنين يتمتعون بكافة الحقوق فإنه يمنع على كل فرد عسكري من المشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تنظيم سياسي، سواء داخل المؤسسات والهياكل العسكرية أو خارجها"[12].

وبهذا المفهوم فإن مهام الجيش الوطني الشعبي تتوافق وتتطابق مع ترتيبات الدستور، وطبقا للمادة 24 من دستور 1989 تدخل الجيش في جوان 1991 لحماية وإنجاح المسار الديمقراطي وإنقاذ الدولة الجزائرية، وما تجلى كذلك من خلال دوره الريادي في تأمين كل الاستحقاقات الوطنية التي تمت لاستكمال البناء المؤسساتي، بعد أن كان قد تدخل في أكتوبر 1989 للحفاظ على النظام العام ودعم قوات الأمن في ظروف جعلت من هذا التدخل أواوية قصوى.

II: في ظل دستور 1996 وتعديلاته.

جاء في دستور 1996 على أنه" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[13].

كما جاء في ديباجة التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 " أن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الإلتزام المثالي والإستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه.

تسهر الدولة على إحترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"[14].

أما التعديل الأخير لدستور 1996 فعرف صياغة نفس المادة المتعلقة بمهام وواجبات الجيش الوطني الشعبي في المادة 28 منه.

ولقد أثبت الجيش الوطني الشعبي ومن حوله القوى الوطنية الحية خلال عقد كامل من مكافحة الإرهاب وفائه لرسالة الشهداء، حيث حافظ على الدولة الجمهورية ومؤسساتها بعد أن كانت مهددة بالإنهيار، وهذا بصمود أفراد القوات المسلحة وتحليهم بالروح الانضباطية العالية والسلوك العسكري القويم والانسجام ووحدة الصف.

كما ورد في كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة و وزير الدفاع الوطني حول مهام و واجبات الجيش الوطني الشعبي " إن الجزائر مؤمنة بأن لها أن تعول على قدرات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وعلى إحترافيته ووطنيته، وكذا على طاقات الأسلاك الأمنية وخبرتها في صون حرمة التراب الوطني واستئصال شأفة بقايا الإرهاب وقطع دابره في أرضها"[15].

المحور الثاني: دور الجيش الوطني الشعبي في دعم المسارات التنموية.

إضافة للواجبات والمهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الوطن، حرص على ضمان إستمرارية و إستقرار المؤسسات والمساهمة في مسار البناء والتشييد لدولة الجزائر الفتية والدفع بعجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وسنتطرق في هذا المحور إلى دور الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإجتماعية أولا، وثانيا إلى دوره في التنمية الإقتصادية.

أولا: دور الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإجتماعية.

ساهم الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإجتماعية للبلاد من خلال مشاركته في تنفيذ المخططات التنموية ومشاريع البرامج الخاصة لتنمية المناطق الريفية والفقيرة والنائية، تمثلت في بناء القرى الإشتراكية (ألف قرية) ومختلف مرافقها الحيوية وبناء السدود وترميم القديمة منها وشق الطرقات وحفر الأبار وإقامة الشبكات الكهربائية والهاتفية، وبناء المدارس والثانويات في كثير من مناطق الوطن، كما ساهم في فك العزلة عن المناطق النائية خاصة الجنوبية منها.

ومن بين الإنجازات التي يستوجب التوقف عندها في الميدان الإجتماعي[16]:

1)- طريق الوحدة الإفريقية: بما أن الجزائر دولة إفريقية وهي جزأ لا يتجزأ منها وتماشيا مع السياسة الخارجية للجزائر القائمة على التعاون الإفريقي ومساعدة دول القارة قامت بإنجاز طريق الوحدة الإفريقية، ويمثل تاريخ 1971/09/16 يوما تاريخيا لن ينساه شباب الخدمة الوطنية الذين تحملوا كل الصعاب والمشقات الناتجة عن الظروف الطبيعية القاسية في الصحراء، وكان هذا الطريق عاملا مساعدا على تنقل الأشخاص والبضائع لاسيما المناطق الجنوبية للبلاد وهمزة وصل بين شمالها وجنوبها، وبينها وبين الدول الإفريقية.

2)- إنجاز السد الأخضر: لمواجهة ظاهرة التصحر وزحف الرمال نحو المناطق الشمالية مما يهدد الأراضي الفلاحية، قام الجيش الوطني الشعبي بمشروع السد الأخضر سنة 1971 على مساحة 03 مليون هكتار بطول قدره 160 كلم وبعرض 20 كلم.

3)- مشروع الألف قرية: للقضاء على مظاهر الفقر والحرمان وإعادة الإعتبار للريف الجزائري، أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها سياسة الإهتمام بهذه المناطق من خلال إنجاز مشروع الألف قرية للقضاء على ظاهرة الأكواخ وإعادة التوازن بين الريف والمدينة والحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الشمالية.

4)- الكوارث الطبيعية: لقد لعب أفراد القوات المسلحة دورا بالغ الأهمية في مواجهة الكوارث الطبيعية والفيضانات بالتنسيق مع الهيئات المحلية والمركزية، وهو ما تجلى في مشاركة بقية العناصر الوطنية الأخرى في معالجة مخلفات زلزال الشلف سنة 1980 وزلزال عين تموشنت 1999 وزلزال بومرداس 2003، وفي فيضانات باب الواد 2001 وفيضانات غرداية وغيرها من الفيضانات، وفي فك العزلة غن المناطق المعزولة والمحاصرة بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في تساقط الثلوج، وتقديم المساعدة في إطار المهام الإنسانية عن طريق فتح الطرقات والمسالك المغلقة والممرات المؤدية إلى المداشر والأرياف والقرى المتواجدة في المناطق الجبلية[17].

5)- مكافحة الجراد: نظرا للأخطار الكبرى التي تشكلها ظاهرة الجراد العابر للأوطان وآثارها على النشاط الفلاحي، فإن عناصر الجيش الوطني الشعبي ساهمت إلى جانب الهيئات المختصة الأخرى

في مكافحة هذه الظاهرة بإستغلال الإمكانات المادية واللوجيستيكية التي يتوفر عليها الجيش الوطني الشعبي من طائرات وشاحنات وآليات ...وغيرها.

ثانيا: دور الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإقتصادية.

إذا كان دستور 1963 قد نص على ضرورة مساهمة الجيش الوطني الشعبي في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد[18]، وهو ما كرسه دستور 1976 بالنص على مساهمته في تنمية البلاد وتشييد الإشتراكية[19]، فإن دستور 1989 ودستور 1996 لم يتطرقا إلى هذا الدور، حيث إعتبرا الجيش ذو مهمة محددة تتمثل في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية أي التوجه نحو الإحترافية والعصرنة، إلا أن هذا لم يمنع الجيش الوطني الشعبي من المساهمة في التنمية الإقتصادية لتلبية إحتياجاته بصورة مباشرة وهو ما أكد عليه الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني بمناسبة الإحتفال بالذكرى الخمسين للإستقلال الوطني" أما عن سياستنا التصنيعية فهي تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للجيش الوطني الشعبي، كون بلدنا لا تملك خيارات أخرى غير خيار الإعتماد على منظومة صناعية"[20]، وأضاف" لا سيما تلك التي يمتلكها جيشنا وقادرة على تطوير بعض التكنولوجيات الأساسية وضمان إستقلالية إستراتيجية خصوصا في المجالات المتعلقة بالسيادة الوطنية، وتساهم في الوقت ذاته وبشكل مباشر في النمو والشغل والإنتاج التنافسي وفي التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بصفة عامة"[21].

ولهذا فإن الجيش الوطني الشعبي إستغل الفرص المتاحة أمامه وأقام علاقات تعاون وتبادل مع شركاء أجانب، وتوقيع عدة إتفاقيات لتطوير الصناعات العسكرية مثل:

1)- إنشاء مصنع لصناعة الشاحنات والسيارات العسكرية بتيارت بالتعاون مع شركة مرسيدس الألمانية وشريك إمارتي لتلبية إحتياجاته وطرح الفائض في السوق الوطنية، وهي مساهمة مباشرة في دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

2)- في إطار عصرنة العتاد لمختلف القوات فإن العديد من المؤسسات العسكرية تسهر على ذلك عن طريق توفير الحاجيات الضرورية، من خلال إنشاء وحدات صناعية عسكرية تمكن الجيش الوطني الشعبي من الإكتفاء ذاتيا وعدم التبعية للخارج، و الإعتماد على الخبرات الوطنية بدل الخبرات الأجنبية ومن بين هذه الوحدات الصناعية نذكر على سبيل المثال:

أ- القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد.

ب- مؤسسة البناء والتصليح البحري بمرسى الكبير.

ج- مؤسسة صناعة الطائرات بطفروي.

د- مؤسسة صناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة بخنشلة.

3)- التقليل من فاتورة الواردات وتوفير العملة الصعبة بإنشاء مختلف الوحدات الصناعية وعدم التبعية للخارج وللحفاظ على سرية والأسرار العسكرية للجيش الوطني الشعبي.

4)- تم بناء مصنع الذخيرة الخاصة بالأسلحة الخفيفة والمواد المتفجرة سنة 1983 بمنطقة سريانة ولاية باتنة، يتربع على مساحة تقدر بـ 83 هكتار ويشغل 1537 عاملا وعاملة، مما ساعد على توفير العملة الصعبة حيث لم ينفق إلا ما يقدر 25 % من المبلغ المخصص من العملة الصعبة لهذا المشروع[22].

الخاتمــة:

إستخلاصا لما سبق في دراستنا لموضوع الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن معظم الدساتير الجزائرية اعتبرت رئيس الدولة هو نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني.
- المهمة الدائمة والواجب الدستوري للجيش الوطني الشعبي هو المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها.
- امتثالا للوضع الدستوري لسنة 1989 أعرب الجيش الوطني الشعبي من خلال الهيئة القيادية ووزارة الدفاع عن حياده السياسي وانسحابه من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي ككل.
- أثبت الجيش الوطني الشعبي ومن حوله القوى الوطنية خلال عقد كامل من مكافحة الإرهاب حيث حافظ على الطابع الجمهوري للدولة ومؤسساتها بعد أن كانت مهددة بالانهيار.
- بالإضافة للمهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي في الحالة العادية والمتمثلة في الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادة الدولة، توجد له مهام إستثنائية في حالة الطوارئ والحصار أو الحالة الإستثنائية، وكذا مشاركته القوية والمستميتة في حروب العرب ضد الكيان الصهيوني (حرب 1967 وحرب 1973).
- ساهم الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإجتماعية للبلاد من خلال مشاركته في عدة مجالات منها، إنجاز الطرق والموانئ والسدود وإقامة السد الأخضر وبناء الألف قرية بمرافقها الحيوية، ومكافحة الجراد وبناء المدارس وفك العزلة عن المناطق المنكوبة والمحاصرة، وتقديم يد العون والمساعدة في الكوارث الطبيعية سواء داخل الوطن أو خارجه.

– ساهم الجيش الوطني الشعبي في التنمية الإقتصادية للبلاد من خلال إنشائه للوحدات الصناعية والمصانع، من أجل توفير مستلزماته وحاجياته من قطع غيار ومعدات وآليات، سواء بالاعتماد على نفسه أو عن طريق شراكة أجنبية منها مصنع تيارت للسيارات والشاحنات.

– المساهمة في توفير حاجياته والإكتفاء الذاتي وعدم التبعية للخارج وطرح الفائض من الإنتاج للسوق الداخلية ولما لا التصدير إلى الخارج وتقليل فاتورة الواردات وتحقيق العملة الصعبة.

– وأخيرا نرى بأنه يمكن للجيش الوطني الشعبي الإستثمار في عدة قطاعات والمساهمة في عدة مجالات لما يتمتع به من إمكانات مادية وبشرية تؤهله على الإعتماد كليا في توفير مستلزماته وحاجياته وذلك بخلق وحدات إنتاجية وصناعية وزراعية وذلك على غرار بعض الجيوش مثل الجيش المصري و الجيش السوري.

الهوامش:

(1)– مقال بعنوان الجيش الوطني من خلال الدستور (الجيش الوطني الشعبي خدمة ودفاع)، مجلة الجيش، العدد الأول، جويلية 2012، ص 19.

(2)- la constitution algérienne la loi fondamentale, BERTI, Editions ,p 46.

(3)– المادة 08 من دستور 1963.

(4)– المادة 10 من دستور 1963.

(5)– د. محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 42.

(6)– عبد العزيز رمضان علي الخطابي، الدفاع الوقائي في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

(7)– مقال بعنوان الجيش الوطني من خلال الدستور (الجيش الوطني الشعبي خدمة ودفاع)، مجلة الجيش، العدد الأول، جويلية 2012، ص 21.

(8)– المادة 82 من دستور 1976.

(9)– بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 100.

(10)– المادة 84 من دستور 1976.

(11)– المادة 24 من دستور 1989.

(12)– الجيش الجزائري من الإستقلال إلى سنة 2012 armies le: 2017/01/10 20:05 .arabic/com.sasapost.www

(13)– المادة 25 من دستور 1996.

(14)–أنظر ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016، قانون رقم 16–01 المؤرخ في 2016/03/06، ج. ر، عدد 14، 2016/03/07.

(15)– كلمة رئيس الجمهورية لأفراد الجيش بمناسبة إحياء ذكرى 62 للثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 640، نوفمبر 2016، ص 28.

(16)– الجيش الجزائري من الإستقلال إلى سنة 2012 armies le: 2017/01/10 20:05 .arabic/com.sasapost.www

(17)– مصطفى سيطامي/ خالد ب، مقال منشور بجريدة الخبر، عدد 8390، السبت 2017/01/14، ص 04.

(18)– المادة 08 من دستور 1963.

(19)– المادة 82 من دستور 1976.

(20)– كلمة الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السيد عبد المالك قنايزية، مجلة الجيش، العدد الأول، جويلية2012، ص 08.

(21)– نفس المرجع السابق، ص 08.

(22)– عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص100–101.